

ثالثاً: حروب السلطة وانبعاث المؤسسة العشائرية

(المحاضرة الثالثة)

سوف نكمل في هذه المحاضرة ما بدأناه من تحليل لآثر حروب السلطة السياسية في العراق وما خلفته من آثار على واقع المؤسسة العشائرية ، اذ تحدثنا عن طبيعة هذه الحروب وما خلفته من آثار عدة على واقع المجتمع العراقي من بطالة وحرمان وفقر وحصار اقتصادي وثقافي . وهذا الامر ادى بالسلطة الى فقدان مشروعيتها داخل الوسط الاجتماعي للمجتمع العراقي وجعلها تلجأ الى المؤسسة العشائرية لتساندها في تحقيق سطوتها وهيمنتها التي فقدتها على المجتمع العراقي .

وبالتالي ، إن هذه العوامل أدت إلى تمركز السلطة بيد العشيرة الحاكمة. لقد اشر هذا التمرکز إلى تغييرات سريعة في مواقع العشائر المؤيدة للنظام .ففي البداية تحكمت عشائر معينة خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، من خلال السيطرة على المؤسسة العسكرية وتقاسم النفوذ الاقتصادي مع عشائر أخرى، مؤيدة للنظام. ونتيجة لتفاقم الصراع داخل الطغمة الحاكمة أزيحت عشائر كان لها دور مشهود في حسم الصراع في المجتمع، الذي احتدم لدرجة كبيرة بسبب الهزيمة القاسية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، لصالح استمرار السيطرة على مقاليد السلطة بعد الانتفاضة الشعبية الواسعة في آذار ١٩٩١، حيث لعبت العشائرية الممزوجة بالطائفية دوراً كبيراً بهذا المجال.

إن حروب السلطة ونتائجها (استمرار الحصار الاقتصادي، انكماش أجهزة الدولة، خاصة الجيش والأجهزة الأخرى وكذلك الحزب الحاكم) أجبرت السلطة على البحث عن وسائل للمحافظة على ما تبقى من نفوذها، خاصة في الوسط والجنوب، فتوجهت لاستخدام العشائرية وقيمها وأعرافها مرة أخرى لتكون السند الأساسي لسلطة العشيرة، بعد أن تقلصت قاعدتها الاجتماعية، ووسيلة لتصريف الأزمة في قمة السلطة، لذلك لجأت إلى تنشيط دور عدد كبير من الشيوخ، أو تنصيب شيوخ مزعومين، من خلال إحيائها قانون دعاوى العشائر، وأعطت الشيوخ

سلطات قضائية عبر جعل الأعراف العشائرية أساساً لحل المنازعات بين أفراد العشيرة أو بيوت العشائر، بدلاً من قوانين الدولة ذات الطابع الوطني، كالقوانين الجزائية، والقانون المدني والتجاري وغيرها. وعملت السلطة كذلك على زيادة نفوذ الشيوخ الاقتصادي وذلك بإعطائهم أراضٍ زراعية ومكائن ومعدات مملوكة للدولة، وبيعهم أو مشاركتهم في تملك المشاريع الزراعية الإنتاجية (مؤسسات الدواجن، والإنتاج الحيواني والمزارع الحكومية). إن مساعي السلطة الهادفة إلى انبعاث المؤسسة العشائرية على نطاق المجتمع، ارتبط بعوامل عديدة منها :

- ضعف سلطة الدولة وضياع الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة غير قادرة على حماية

المواطن من الناحية الاجتماعية،الاقتصادية، الحقوقية، القانونية والأمنية

- تهيمش دور الروابط الطبقية والاجتماعية بسبب انخفاض دور الإنتاج المادي في الحياة

الاقتصادية وما نتج عنه من تفكك البنية الاجتماعية [تهيمش الطبقة الوسطى، ضعف

البرجوازية، فضلاً عن تهيمش طبقة الكادحين] بحيث أصبح المجتمع العراقي ينقسم إلى فئة

غنية [تجار سماسرة ، أصحاب عقارات] وأكثرية فقيرة معدمة.

- ضعف العامل السياسي في المجتمع بسبب انعدام فعالية الأحزاب السياسية، الحاكمة

والمعارضة، إضافة إلى فقدان منظمات المجتمع المدني الأخرى (النقابات، الاتحادات

المهنية والاجتماعية) لدورها في تعزيز الروابط الاجتماعية.

- فقدان الثقة بالدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى وتفشي حالة الخوف والاضطراب في

عموم المجتمع، الأمر الذي دفع المواطن إلى الاحتماء بأشكال سلفية من التنظيم الاجتماعي.